

جامعة الجيلالي بونعامه خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

السنة الجامعية: 2023/2022

الأستاذ: عبد الرحمان موساوي



السنة الأولى حقوق (ليسانس جذع مشترك)

المحاضرة الرابعة

المبحث الرابع : مدرسة الشرح على المتون.

ظهرت في فرنسا على يد مجموعة من الفقهاء الفرنسيين الذين قاموا بتجميع حكام القانوني المدني الفرنسي في مجموعة واحدة أطلق عليها تقنين نابليون ، حيث أكد الدستور الفرنسي لعام 1791 على ضرورة توحيد قوانين البلاد ، أدى إلى انبهار الفقهاء بهذا التقنين واعتقدوا بأنه شامل وصالح لكل زمان ومكان ، فقاموا بشرحه متنا متنا ، وهي الطريقة المعروفة في تفسير الكتب المقدسة ولقد أطلقوا على عملية الشرح مدرسة إلزام النص .

المطلب الأول : مضمون النظرية .

الفرع الأول : اعتبار التشريع المصدر الوحيد للقانون.

يرى أنصار هذه المدرسة أن القانون ينحصر فقط في النصوص المكتوبة التي يسنها المشرع ، فالمشرع وحده الذي ينشأ القواعد القانونية وهي تعبر عن إرادته .

الفرع الثاني : تقديس النصوص التشريعية .

باعتبارها تتضمن الحلول لجميع القضايا التي يمكن أن يعرفها الواقع ، ولعلّ السبب في تقديس النصوص يرجع إلى حالة التشدد التشريعي حيث كان الشمال الفرنسي يخضع لنظام قانوني مستمد أساسا من قواعد العرف ، أما الجنوب فيخضع لنظام قانوني مستمد من القانون الروماني ، وكانت أمنية رجال الثورة الفرنسية ومن ورائهم الشعب الفرنسي توحيد القانون في مختلف أرجاء فرنسا ، الأمر الذي لم يتحقق إلا في عهد نابليون .

المطلب الثاني : النتائج المترتبة عن النظرية.

الفرع الأول : القاضي ملزم بتطبيق النص لا تقده

حيث عليه أن يلتزم بأحكام النص لا يقيمه أو يدعى وجود عيب أو قصور في الحلول التي تقضي بها هذه النصوص ، فمهمة القاضي هي الحكم بمقتضى القانون وليس الحكم على القانون .

الفرع الثاني : تفسير النصوص وشرحها يكون من داخل النصوص أو من خلال السياق العام.

إذا كان النص غير واضح وجب البحث عن روح التشريع واقتفاء جوهر الحكم في الأعمال التحضيرية أو الرجوع للظروف المحيطة بنشأة النص ، أما إذا عجز المفسرون أو الشراح فقيها أو قاضيا عن استخلاص قاعدة ما من نصوص التشريع فإن اللوم يقع عليه وليس على المشرع .

الفرع الثالث : عند تفسير النص يجب البحث عن نية المشرع .

يقصد بالنية تلك النية التي يمكن استخلاصها بوضوح للنصوص القانونية ، ويستدل عليها من واقع النص ومعانيه أو عباراته أو بالرجوع إلى المذكرة الإيضاحية أو المذكرة الشارحة للقانون .

المطلب الثالث : تقدير مدرسة الشرح على المتون.

قبل التعرف للانتقادات التي وجهت إلى النظرية لا بأس أن نذكر المزايا .

1-تحقيق النظرية الثبات والاستقرار وهذا عكس العرف .

2-اقتصار دور القاضي على تطبيق النص يمنعه من الانحراف عن السلطة .

3-تقييد القاضي بإرادة المشرع يؤدي إلى توحيد الحلول التشريعية للقضايا المطروحة على القضاء ،
أما الانتقادات نذكر منها :

الفرع الأول : الاقتصار على التشريع كمصدر وحيد للقانون أمر يخالف للواقع.

رغم أن التشريع في الدولة الحديثة أصبح المصدر الرسمي للقانون إلا أنه ليس الوحيد، حيث توجد إلى جانبه مصادر أخرى كمبادئ الشريعة الإسلامية بالنسبة للدول الإسلامية، العرف، مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة التي يتعين على القاضي الرجوع إليها.

الفرع الثاني : تقديس النصوص يؤدي إلى جمود القانون.

تقديس النص يؤدي إلى العبودية لإرادة المشرع ويؤدي ذلك إلى إهمال الظروف الاجتماعية وعدم احترام إرادة الشعب التي تتغير باستمرار.

الفرع الثالث : الإفراط في الشكلية على حساب المضمون.

إن اعتبار التقنيات منظومات قانونية شاملة يعرضها إلى مواجهة أوضاع تتجاوزها ويكشف عن ثغرات داخل النظام القانوني.

الفرع الرابع : الاعتماد في التفسير على إرادة المشرع.

إن عدم الاعتراف بالمصادر الأخرى التي يمكن للقاضي أن يلجأ إليها يؤدي بهذا الأخير إلى الانحراف عن وظيفة التفسير إلى وظيفة التشريع.

الفرع الخامس : تفسير القانون وقت وضعه لا وقت تطبيقه من شأنه أن يؤدي إلى عجز القاعدة القانونية وعدم مواكبتها للتطورات.